

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية -دراسة تحليلية للفترة (2005-2018) -

Evaluation of investment climate in Algeria according to international indicators Analytical Study for the Period 2005-2018

د. عماد غزالي د. بن لكحل محمد أمين
جامعة المدية

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال أهم المؤشرات الدولية والإقليمية بعد تبني النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، والذي نتج عنه صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 16-09، حيث جاء هذا القانون من جملة من الإصلاحات من المتوقع أن تساهم في تشجيع استثمار القطاع الخاص وتذليل العراقيل أمامه من خلال تحسين بيئة أداء الأعمال وتقديم جملة من التحفيزات الجبائية له. وتوصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر لازال ضعيفا يعاني من عدة مشاكل، على الرغم من إقدام الجزائر على عدة إصلاحات شملت المجالات القانونية والإجرائية وتطوير البنية التحتية، فمناخ الاستثمار لديها لم يصبح بعد في موقع تنافسي قوي مقارنة بغيرها من الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، اقتصاد جزائري، مؤشرات دولية

Abstract This studies aims to evaluate the investment climate in Algeria through the most important international and regional indicators after adopting the new development model in July 2016, which resulted in the issuance of the new investment law No. 16-09, that includes a number of reforms which expected to contribute in terms of encouraging the investment of private sector and overcoming its obstacles through improving the business performance environment and providing a range of tax incentives. However, the investment climate in Algeria is still weak and suffering from several problems. Although Algeria has undertaken several reforms, including legal and procedural reforms and infrastructure development, but its investment climate is still uncompetitive compared to other developing countries.

Keywords: Investment Climate, Algerian Economy, International indicators.

1. مقدمة:

يعود نجاح الدول - خاصة المتقدمة منها - في تشجيع الاستثمار الوطني واستقطاب الاستثمار الأجنبي بالدرجة الأولى إلى مجموعة القوانين والسياسات والهيئات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والسياسية، والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار. هذه العناصر المتداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة للاستثمار أو طاردة له. ولا يقتصر اختيار المستثمر للدولة المضيفة له على معرفة هذه العوامل فقط، كون قرارات المستثمرين ليست ارتجالية بل تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملائمتها لممارسة الأعمال، بل وتتم عملية اختيار الدولة المضيفة بالاعتماد على عدة معايير في شكل دراسات ومنشورات تحتوي على عدة مؤشرات تهدف إلى قياس وتحديد طبيعة مناخ الاستثمار في كل دولة.

ولمسايرة هذه التطورات على الساحة الدولية، بذلت الجزائر جهوداً معتبرة لتهيئة مناخها الاستثماري، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز والضمانات، والعمل على تحسين بيئة أعمالها بهدف توطين أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية، لما لها من دور هام في المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية واجتماعية عالية، والمساعدة على حل مشكلات البطالة وعجز موازين المدفوعات والاحتياجات المحلية للموارد المالية أو تلك التي تشكو من الفجوة التكنولوجية ومن مستوى متدن من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي.

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ومكانته ضمن المؤشرات الدولية، ويمكننا طرح السؤال التالي الذي يبيلور إشكالية بحثنا: ما هو موقع مناخ الاستثمار في الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بطرح الفرضية التالية: لم يرقى مناخ الاستثمار في الجزائر إلى المستوى الذي يجعله جاذباً للمستثمر الأجنبي حسب المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملائمة ظروف مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، بغية استيعاب الظاهرة المدروسة وفهم مكوناتها وتحليل أبعادها المختلفة.

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري لمناخ الاستثمار؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الحرية الاقتصادية؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب المؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE)؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية؛
- تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر التنافسية العالمية؛

1. الإطار النظري لمناخ الاستثمار.

1.1 تعريف مناخ الاستثمار:

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة الحوافز والقيود والفرص الاستثمارية والمخاطر المختلفة، المتولدة من المتغيرات المختلفة المكونة لهذا المناخ الاستثماري.¹ ويعرف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيها العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات.² كما من شأنه أن يؤثر في اتجاهات تدفق رؤوس الأموال وتوظيفها، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته ومكوناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية، كلها عوامل تمثل لنا وضعية المناخ الاستثماري لأي دولة.³

2.1 مكونات (مقومات) مناخ الاستثمار:

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من المكونات يمكن اختصارها فيما يلي:

(أ) **النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي:** فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذبها وزيادة معدلاته، وتتطوي تلك الأنظمة على:⁴

-**النظام الاقتصادي:** كلما كان النظام الاقتصادي متجهاً إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.

-**النظام السياسي:** والأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، وهنا كلما كان النظام السياسي ديمقراطياً كلما كان جاذباً للاستثمار، وكلما كان دكتاتورياً كلما كان طارداً له. وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي فكلما كان النظام السياسي مستقراً كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح. ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، فكلما كان النظام الأمني مسيطراً على الأمن كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح.

-**النظام البيئي:** وهو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت هذه المكونات إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار وكلما كانت سلبية كلما كانت طاردة له.

-**النظام المؤسسي:** ويتكون هذا النظام من عدة عناصر هي:

-**النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي:** فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت الإدارة المختصة بالاستثمار تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

-**المنظمون:** فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، أما إذا لم يتوفر العدد الكافي من المنظمين الأكفاء يكون ذلك طارداً للاستثمار.

-**نظام المعلومات الاستثمارية:** فكلما توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، والعكس صحيح.

ب) **قوانين وتشريعات الاستثمار:** وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة من الدول بغض النظر عن مسمياته، بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، وقانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار. وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالباً ما تتطوي على مجالات الاستثمار وتنظيم الاستثمار في الداخل والاستثمار في المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار.

ج) **السياسة الاقتصادية:** وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، وكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، وغير متضاربة الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى التحويلات العالمية، كلما كانت جاذبةً للاستثمار والعكس صحيح، وأهم هذه السياسات هي:⁵

- **السياسة المالية:** يمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر، ناهيك عن أنها من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، فإن كل ذلك يؤدي إلى جذب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضاً للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار، والعكس صحيح. كما أنه كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الميزانية العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.

- **السياسة النقدية:** كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.

-سياسة التجارة الدولية: كلما كانت هذه السياسة تحررية، محفزة لتمنية الصادرات ومشجعة للاستثمار من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريف الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

2. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يتضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ثلاثة مجموعات رئيسية، يندرج تحتها عشرة مكونات أساسية تنفرع بدورها إلى 114 متغيرا كليا يتم تجميعهم من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.⁶

جدول رقم (1) : المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مجموعة المتطلبات الأساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية
- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي. - مؤشر القدرات التمويلية. - مؤشر البيئة السياسية، المؤسساتية والاجتماعية. - مؤشر بيئة أداء الأعمال.	- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية. - مؤشر عناصر التكلفة. - مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ عالية - مؤشر البنى التحتية.	- مؤشر التكتل الاقتصادي والمؤسسات متعددة الجنسيات. - مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وإئتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، ص14.

يتضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ثلاثة مجموعات تتمثل فيما يلي:⁷

-مجموعة المتطلبات الأساسية: وتمثل المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار، والتي تعد شرطا أساسيا في جذب المستثمرين، وتضم مجموعة المتطلبات الأساسية أربعة مؤشرات من المؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البنية المؤسسية ومؤشر بنية أداء الأعمال.

-مجموعة العوامل الكامنة: ويقصد بها العناصر التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، خصوصا وأن تلك الشركات تعد أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر،

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية

كما أن وجودها يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، لاسيما مع قدراتها الضخمة وسيطرتها على حصة مهمة من حركة الاستثمارات العالمية، وتضم المجموعة خمس مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. -مجموعة العوامل الخارجية: وتمثل العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى في العالم. وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما: مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

جدول رقم (2): وضع الجزائر في المؤشر العام ضمان جاذبية الاستثمار (2013-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
31	35	34.2	33.9	32.2	24.1	القيمة (نقطة)
86	87	87	87	85	82	الرتبة عالميا /111دولة
12	12	13	13	12	13	الرتبة عربيا / 17دولة

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار واإئتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات الدراسة.

يتبين من الجدول أن الجزائر حلت في المرتبة 87 من بين 111 دولة في أغلب سنوات الفترة (2013-2018)، وبمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 34 نقطة سنة 2018، ومقارنة بسنة 2013 تراجعت رتبة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بأربعة مراتب.

الجدول رقم (3): وضع الجزائر في المؤشر العام لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار (2013-2018)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
46	47	45.1	45.8	46.6	41.6	الأداء في مجموعة المتطلبات الأساسية
38	42	38.3	37.7	37.5	35.9	الأداء في مجموعة العوامل الكامنة
18	18	19.4	18.6	15.0	6.0	الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار واإئتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات الدراسة.

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية

فيما يخص وضع الجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، فيتضح من خلال الجدول أن الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لم يتجاوز 18 نقطة خلال الفترة (2013-2018)، وهو ضعيف جدا إذا ما قارناه بالمتوسط العالمي البالغ 33 نقطة، وكذلك جاء الأداء أقل من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية المقدر بـ 55 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة مقدرًا بـ 51 نقطة.

3. تقييم مناخ الاستثمار حسب المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال:

يصدر البنك الدولي منذ سنة 2004 سلسلة تقارير تشمل بيئة أداء الأعمال تهدف إلى توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية لـ 190 دولة من بينها 19 دولة عربية والعمل على تحسينها، حيث يتم قياس اثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية. حيث يقاس مؤشر سهولة أداء الأعمال على أساس متوسط عشر مؤشرات فرعية وهي: بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار. والجدول التالي يبين ترتيب الجزائر ضمن المؤشر:

الجدول رقم (4): ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2005-2018).

السنوات	عدد دول المؤشر	الترتيب	التغير	الترتيب العربي
2005	155	128	-	14
2006	175	123	5-	10
2007	175	116	7-	10
2008	178	125	9+	10
2009	181	132	7+	14
2010	183	136	4+	13
2011	183	136	0	14
2012	183	148	12+	16
2013	185	152	4+	16

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية

15	1+	153	189	2014
14	1+	154	189	2015
15	9+	163	189	2016
13	7-	156	190	2017
14	10-	166	190	2018

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(18). Editions: (4th-2018-2007-Word Bank Group, Doing Business: Reports (نلاحظ تأخر الجزائر بشكل واضح في الترتيب، فوفقا للترتيب الجديد لسنة 2018 احتلت الجزائر المرتبة 166 من بين 190 دولة في العالم، حيث تأخرت في الترتيب مقارنة بالسنة الماضية بـ 10 مراتب كاملة، حيث لاحظنا تقدم عدة دول عربية وإفريقية عن الجزائر ضمن هذا المؤشر .

والجدول الموالي يبين لنا وضعية الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال. الجدول رقم(5): وضعية الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال.

2017	2016	المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال	
142	145	الترتيب	بدء المشروع
77.54	76.08	الأداء	
77	119	الترتيب	استخراج تراخيص البناء
71.02	64.56	الأداء	
118	130	الترتيب	الحصول على الكهرباء
60.58	57.56	الأداء	
162	161	الترتيب	تسجيل الملكية
43.83	43.83	الأداء	
175	174	الترتيب	الحصول على الائتمان
10.00	10.00	الأداء	
173	174	الترتيب	حماية المستثمر
33.33	33.33	الأداء	
155	170	الترتيب	دفع الضرائب
53.99	46.10	الأداء	

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية

178	178	الترتيب	التجارة عبر الحدود
24.15	24.15	الأداء	
102	100	الترتيب	إنفاذ العقود
55.49	55.49	الأداء	
74	71	الترتيب	تسوية حالات الإعسار
47.67	47.67	الأداء	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

(18). Editions: (4th-2018-2007-Word Bank Group, Doing Business: Reports) من خلال الجدول السابق يتضح لنا المرتبة المتأخرة للجزائر ضمن هذا المؤشر، حيث سجلنا مراتب جد متأخرة وأداء ضعيف جدا للجزائر، وهذا يدل على تعقيد الإجراءات الإدارية وتكلفتها والوقت المستغرق لإتمامها من قبل المستثمرين مقارنة بدول أخرى، رغم أن الجزائر قامت بنحو 15 إجراء في المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة ما بين 2005 و2017 كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (6): الإصلاحات المنفذة في الجزائر خلال الفترة (2005-2017).

عدد الإجراءات	المؤشرات الفرعية
2	بدء المشروع
3	استخراج تراخيص البناء
1	الحصول على الكهرباء
1	تسجيل الممتلكات
3	الحصول على الائتمان
3	دفع الضرائب
1	التجارة عبر الحدود
1	تنفيذ العقود
15	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، نشرة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الرابع، الكويت، ديسمبر 2014، ص10.

(18).th Editions: (4th-2018-2007-Word Bank Group, Doing Business: Reports (4. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية مؤشراً لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" منذ عام 1995.⁸

ويستند المؤشر إلى عشرة عوامل وهي:

- السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)؛
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد؛
- السياسة النقدية (معدل التضخم)؛
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- وضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- مستوى الأجور والأسعار؛
- حقوق الملكية الفكرية؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.⁹

دليل المؤشر:

- [1 - 1.95] يدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- [2-2.95] يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

- [3-3.95] يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- [4-5.00] يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

ويمكن توضيح مكانة الجزائر ضمن هذا مؤشر من خلال الجدول التالي:
الجدول رقم (7): مكانة الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نقاط المؤشر	56.90	52.40	51.00	49.60	50.80	48.90	50.1	46.5	44.7	46.2
الترتيب عالميا	105	132	140	145	146	157	154	172	172	171
الترتيب عربيا	13	14	15	14	14	14	14	14	14	14

المصدر:

The Heritage foundation, **Index of economic freedom**, le site web: www.heritage.org/index -

إن درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية هي 46.2 ، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة 171 من بين الدول الأكثر حرية في مؤشر 2019. وقد ازدادت نقاطها الإجمالية بمقدار 1.5 نقطة، مع تحسن حقوق الملكية، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية التجارية التي عوضت انخفاضاً حاداً في حرية العمل. تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشرة بين الدول العربية الأربعة عشر التي تم تقييمها بالكامل، وكانت النتيجة الإجمالية أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية. حيث لا تزال الدولة تهيمن على اقتصاد الجزائر. ويعد الاقتصاد الجزائري إرثاً من نموذج التنمية الاشتراكي لما بعد الاستقلال. لقد أحبطت الجهود الرامية إلى إدخال إصلاحات اقتصادية من خلال مصالح قوية مكتسبة؛ ونتيجة لذلك، أحرزت الحكومة تقدماً ضئيلاً في تحسين الإدارة المالية، وأوقفت خصخصة الصناعات المملوكة للدولة، وقيدت الاستيراد والمشاركة الأجنبية في اقتصادها. وما زالت هذه السياسات وغيرها من أوجه الضعف المؤسسية، مقترنة بعدم اليقين السياسي المستمر، تقوض آفاق التنمية الاقتصادية المستدامة طويلة الأجل.¹⁰ كما نلاحظ من الجدول السابق أن الاقتصاد الجزائري كان على مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية خلال الفترة الماضية، حيث انه

مرتبط بقطاع واحد فقط وهو قطاع الطاقة، بالإضافة إلى نقص الكفاءة التنظيمية وضعف الأسواق المفتوحة، ووجود قيود جمركية وعرقلة القطاع الخاص.

5. تقييم مناخ الاستثمار حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة -Political Risk Services (PRS) - من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية - International Country Risk Guide (ICRG) - منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية. ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50% من المؤشر المركب)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25%)، مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25%).¹¹ ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول لخمس مجموعات حسب درجة المخاطرة، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (8): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

التوصيف	درجة المؤشر (نقطة مئوية)
درجة مخاطرة مرتفعة جدا	من صفر إلى 49.5
درجة مخاطرة مرتفعة	من 50 إلى 59.5
درجة مخاطرة معتدلة	من 60 إلى 69.5
درجة مخاطرة منخفضة	من 70 إلى 79.5
درجة مخاطرة منخفضة جدا	من 80 إلى 100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005، ص 64. وكلما ارتفع المؤشر يعني أن درجة المخاطرة انخفضت، و يمكن تقديم وضعية الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9): وضع الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

السنوات	التقييم (نقطة مئوية)	درجة المخاطرة
2005	76	درجة مخاطرة منخفضة
2006	77.25	درجة مخاطرة منخفضة
2007	78.25	درجة مخاطرة منخفضة

تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية

2008	77.5	درجة مخاطرة منخفضة
2009	76.75	درجة مخاطرة منخفضة
2010	70.75	درجة مخاطرة منخفضة
2011	71.25	درجة مخاطرة منخفضة
2012	72	درجة مخاطرة منخفضة
2014	71.3	درجة مخاطرة منخفضة
2015	67.3	درجة مخاطرة معتدلة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واكتتمان الصادات، و بيانات PRS Group من الموقع الالكتروني: www.Prsgroup.com/ICRG

يمكن الحكم بأن الجزائر تحسنت في ترتيبها ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة الماضية، لكنها بقيت تتراوح بين درجة مخاطرة مرتفعة ومنخفضة وعموما يمكن الحكم على أن الجزائر قامت فعلا بتحسين مناخها الاستثمار، خاصة المخاطر السياسية والأمنية منها.

6. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية (COFACE):

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق.

يستند المؤشر إلى مجموعة من المتغيرات الفرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج، ومخاطر الأزمات المصرفية، والمخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة الأجل.¹²

ويتم تصنيف الدول حسب مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:¹³

1. درجة الاستثمار A، وتنقسم إلى أربع مستويات:

(A1) البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

(A2) احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل

استقرارا أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المنصفة ضمن A1؛

(A3) بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لان يصبح أكبر من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد؛

(A4) سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

2. درجة المضاربة وتنقسم إلى ثلاث مستويات:

B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

وجاء تصنيف الجزائر ضمن هذا المؤشر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): وضع الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

السنة	جانفي 2019	أفريل 2016	جوان 2012	جانفي 2011
التصنيف	C	B	A4	A4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- CARTE DE L'ÉVALUATION DES RISQUES PAYS PAR COFACE, Sur le Site Web : <http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays>, Consulter le 25/2019/02

حيث نلاحظ تراجع تصنيف الجزائر في مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية من (A4) والذي يعني أن سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا، إلى درجة (C) والتي تعني أن البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب تؤدي إلى تدهور أكبر على سجل السداد السيئ. وهذا دليل على تراجع ملحوظ لمناخ الاستثمار في الجزائر من حيث المخاطر القطرية.

7. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة إلى الفساد):

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجا ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحليين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعانة التي تعترضهم.¹⁴

دليل المؤشر:

- صفر (درجة فساد عالية).
 - 10 (درجة شفافية عالية).
 - مابين صفر - 10 (مستويات متدرجة من الشفافية -النظرة للفساد-).
- والجدول التالي يوضح وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2008-2018).
- الجدول رقم (11): وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة (2008-2018).**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول	180	178	180	180	176	177	175	168	176	180	180
الرتبة	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105
التتقيط	3.2	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، من الموقع الإلكتروني:

www.transparency.org

تراوح تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الشفافية الدولي خلال الفترة (2008-2018) بين 2.8 و3.6 وهو تنقيط ضعيف يدل على وجود فساد كبير وبيئة استثمارية غير شفافة في الجزائر في هذه الفترة، وحسب تقرير التنافسية لعام 2014-2015 فان الفساد يعتبر ثاني عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 13.9% بعد عقبة الحصول على التمويل بنسبة 15.1%.¹⁵

8. تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر التنافسية العالمية.

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويمكن عرض موقع الجزائر ضمن المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): وضع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2012-2018).

السنة	التنقيط (1-7)	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
2013-2012	3.72	110	9
2014-2013	3.79	100	9
2015-2014	4.08	79	9
2016-2015	3.97	87	9
2017-2016	3.98	87	9
2018-2017	4.07	86	9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- World Economic Forum, The global competitiveness report 2017-2018, Switzerland, 2017, p 11.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2016-2017, Switzerland, 2016, p 11.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2015-2016, Switzerland, 2015, p 7.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2014-2015, Switzerland, 2014, p 13.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2013-2014, Switzerland, 2013, p 15.
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2012-2013, Switzerland, 2012, p 13.

حسنت الجزائر من ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2014-2015 لتحتل المرتبة 79 بعدما كانت في المرتبة 100، وذلك بفضل الوضعية الاقتصادية الكلية الجيدة، خاصة من حيث المحيط الاقتصادي الكلي وحجم السوق وتحسن قطاعات التعليم والصحة حسب ما جاء في التقرير، كما أوصى التقرير ضرورة إصلاح القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال وسوق العمل، لكن سجلنا تراجع الجزائر من المرتبة 79 إلى المرتبة 86 حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017-2018 وذلك بعدما تراجعت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

الخاتمة:

بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال بها، وذلك بهدف تفعيل الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال عديد الإجراءات مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار، حيث تم إصدار عدة قوانين استثمار كان آخرها قانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، والذي جاء تماشيا مع إصدار النموذج التنموي الجديد الذي صدر في جويلية 2016.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر مازال يعاني من عدة مشاكل وعراقيل، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا ضمن المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية، فلم تقم خلال العقد الأخير سوى بـ 15 إصلاحا على مستوى بيئة أداء الأعمال، وكان تتقيطها ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية ضعيفا، حيث سجلنا صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، وأن بيئة الاستثمار غير شفافة وتتسم بالفساد والبيروقراطية. فالمشكل ليس مشكل قوانين استثمار، بل المشكل في العراقيل التي تواجه تطبيق هذه القوانين، فأحيانا لا نجد الإمكانيات اللازمة لتطبيق هذه القوانين والإجراءات موفرة للجهات المختصة، وأحيانا أخرى نجد أن مظاهر الفساد والبيروقراطية تقف عائقا في وجه تطبيقها.

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية التي خلصت لها الدراسة بغرض تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجعله أكثر جاذبية فيما يلي:

- العمل على تذليل العراقيل ومحاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتسهيل الحصول على التمويل من خلال تفعيل النظام المصرفي وسوق المال بالإضافة إلى زيادة درجة حماية المستثمر الوطني والأجنبي؛
- تفعيل القوانين والأنظمة الخاصة بالاستثمار، وإلغاء أو تعديل بعض القوانين خاصة قاعدة 49-51 % وجعلها تخص القطاعات الإستراتيجية فقط؛
- تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير والاستثمار في تحسين بيئة أداء الأعمال من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار خاصة من حيث عددها و تكلفتها والوقت المستغرق لانجازها، بالإضافة إلى تبني مفهوم الحكومة الالكترونية؛
- العمل على منح المستثمر الوطني والأجنبي حرية اقتصادية اكبر، وفتح مجال الاستثمار أكثر أمام القطاع الخاص؛
- مراجعة سياسة ترويج الاستثمار بإحداث هيئات خاصة بترويج الاستثمار تعمل على تعريف المستثمر الأجنبي بفرص وإمكانيات الاستثمار المتاحة في الجزائر خاصة في القطاعات الحساسة كقطاعات الفلاحة والصحة والتعليم...
- المراجع والهوامش:**

¹ عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 287.

² عبد المجيد تيموي ومصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 242.

³ حربي محمد موسى عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية (نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية)، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4-5 جويلية 2007، ص 8.

⁴ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 192، 193.

⁵ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 195، 194.

⁶ المؤسسة العربية للاستثمار وإتّمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2012-2013، ص 27.

⁷ المؤسسة العربية للاستثمار وإتّمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، ص ص 27-28.

⁸ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص 18.

⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت، 2004، ص 103.

¹⁰ The Heritage foundation, Index of economic freedom, le site web: <https://www.heritage.org/index/country/algeria>.

¹¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007، ص 97.

¹² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتّمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص 59.

¹³ نفس المرجع، ص 60.

¹⁴ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، 2001، ص 88.

¹⁵ World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2014-2015, p106.